تسهيلات الضغط على الزناد".. تعليمات جديدة لبن غفير تمكّن المستوطنين من قتل الفلسطينيين

كشف تقرير إسرائيلي عن قيام وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير بإصدار تعليمات جديدة للشرطة الإسرائيلية، هدفها تسهيل قيام المستوطنين بإطلاق الرصاص صوب الفلسطينيين، بنيّة قتلهم، وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية أن هذا القرار يؤكد على وجود تكامل في الأدوار بين الجيش والمستوطنين، بهدف قتل الفلسطينيين.

وحسب ما كشفت "القناة 12" العبرية، التي أوردت التقرير، فإن بن غفير أصدر تعليمات تحت بند "تسهيلات الضغط على الزناد"، وتتضمن منع مصادرة الأسلحة والتحقيق مع مطلقي النار من المستوطنين على فلسطينيين بمجرد الاشتباه بوقوع عمليات.

وذكرت أن التعليمات الجديدة صودق عليها بقسم التحقيقات في المقر المركزي للشرطة الإسرائيلية، وهدفها تشجيع المستوطنين على حيازة السلاح.

وأشارت إلى أنه قبل هذه التعليمات كان مطلقو النار على منفذي العمليات يضطرون لتسليم أسلحتهم، وأحياناً لفترة زمنية طويلة، وفي بعض الحالات يجري التحقيق معهم تحت طائلة التحذير.

وصُودق على هذه التعليمات في قسم التحقيقات في المقر المركزي للشرطة الإسرائيلية، قبل يوم من عملية الدهس في تل أبيب، التي وقعت الأربعاء الماضي.

ويريد بن غفير من وراء تعليماته الجديدة هذه أن يشجع المستوطنين أكثر على حمل السلاح، بعد أن قام، في وقت سابق، بعد توليه منصبه، بإصدار تراخيص كثيرة للمستوطنين، تمكنهم من حمل السلاح، بعد إدخاله تسهيلات كثيرة على هذه العملية.

ومن شأن هذه التعليمات الجديدة أن تشجع المستوطنين أكثر على ارتكاب عمليات "إعدام ميدانية" للفلسطينيين، بناء على الدعم الكبير الذي يقدمه بن غفير.

ووفق التقرير العبري، ستتيح تعليمات "تسهيلات الضغط على الزناد"

للمستوطنين إطلاق النار، حتى في الحالات التي قد لا يكون فيها إطلاقٍ النار مبرراً.

وتمنع تعليمات المتطرف بن غفير مصادرة الأسلحة من مطلقي النار على الفلسطينيين بزعم وقوع عمليات "على خلفية قومية" وقيامهم بإطلاق النار من منطلق "الدفاع عن النفس".

وهذه التعليمات تسري على مطلقي النار في حال توقفهم فوراً عن إطلاق النار، بعد أن يكونوا، وفق التعريف الإسرائيلي، قد تجنبوا الشعور والآخرين بالخطر، أو في حال "إصابة المنفذ أو مقتله".

وجاءت هذه التعليمات في خضم الهجمات الإرهابية التي تنفذها جماعات استيطانية متطرفة، أبرزها "شبيبة التلال"، ضد المناطق الفلسطينية القريبة من المستوطنات، ومنها بلدات ترمسعيا وحوارة وجالود ومسافر يطا.

وتشهد تلك المناطق، منذ نحو الأسبوعين، هجمات خطيرة، تمثلت في حرق المستوطنين المنازل والمزارع وتكسير الأشجار المثمرة، وتجريف ومصادرة الكثير من الأراضي، وإقامة عدد من البؤر الاستيطانية.

وقد أدت تلك الهجمات، التي لاقت تنديداً دولياً كبيراً، لكن دون تحركات عملية على الأرض تمنع تكرارها، إلى استشهاد شاب فلسطيني، وإصابة العشرات بجراح، علاوة عن الخسائر المادية الكبيرة التي لحقت بالفلسطينيين.

من جهتها، أدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية انتهاكات وجرائم قوات الاحتلال ومليشيات المستوطنين وإرهابهم ضد المواطنين الفلسطينيين المدنيين العُزل وأرضهم وممتلكاتهم ومنازلهم ومقدساتهم، سواء ما يتعلق بـ "جرائم القتل خارج القانون"، أو هجمات مليشيات المستوطنين وعناصرها الإرهابية ضد البلدات الفلسطينية.

وأكدت الخارجية أن ما يحدث "يؤكد تكامل الأدوار بين الجيش والمستوطنين، في مشهد يتكرر باستمرار ويخلف المزيد من الشهداء والمصابين في صفوف شعبنا والمزيد من تخريب الممتلكات".

وأشارت كذلك إلى الدعوات التحريضية والقرارات الإسرائيلية الرسمية لتوزيع المزيد من السلاح على المستوطنين والتفاخر بذلك.

وأشار بيان الوزارة إلى ما جرى من اتفاق بين المتطرف بن غفير

ومفوض شرطة الاحتلال، لإبقاء السلاح مع كل مستوطن، وسط "ازدواجية معايير دولية مقيتة وبائسة"، وانتقائية متواطئة في تطبيقه.

وشددت الوزارة على أن الحماية التي توفرها الدول لدولة الاحتلال، وإفلاتها المستمر من العقاب "يشجعها على ارتكاب المزيد من الجرائم والانتهاكات، وتسريع عمليات الضم التدريجي الصامت للضفة الغربية والاستفراد العنيف بالشعب الفلسطيني الأعزل".

وفي سياق قريب، طالب القيادي في "حماس" علي بركة الدول العربية والإسلامية، والقوى الحية، بالتحرك العاجل لإنقاذ القدس من التهويد والمسجد الأقصى من التقسيم، مؤكداً أن الشعب الفلسطيني "لن يتخلى عن أرضه ومقدساته مهما بلغت التضحيات".

وأكد بركة أن مواصلة المستوطنين اقتحاماتهم للمسجد الأقصى المبارك، واستغلال منظمات "الهيكل" المزعوم لمناسبات هامشية لحشد المتطرفين اليهود للاقتحام "يستدعي مزيداً من التحرك الفلسطيني والعربي والإسلامي، الرسمي والشعبي، لـ "كبح جماح قطعانهم، ووضع حدّ لعدوانهم المتواصل على مقدساتنا، لا سيما المسجد الأقصى، بمناسبة ما يسمى ذكرى تدمير الهيكل وفق زعمهم".

وأشار إلى أن جرائم الاحتلال الصهيوني في القدس المحتلة "لم تتوقف عند انتهاك حقوقنا التاريخية والدينية في مقدساتنا، بل امتدت للاعتداء على المشاركين في وقفات الدعم للعائلات المقدسية، التي تعاني من قرارات الاحتلال المتعلقة بهدم منازلهم، ومصادرة ممتلكاتهم، وشن مزيد من حملات الاعتقالات التعسفية في مختلف الأحياء المقدسية".

ودعا إلى ضرورة مواجهة السياسة الاحتلالية في القدس المحتلة، محذراً من إعلان شرطة الاحتلال في المدينة المقدسة عن "أنشطة صيفية مشبوهة"، ومخيم للأطفال المقدسيين في بلدة سلوان، ما يستدعي الدعوة لمواجهة هذه الأنشطة الخطيرة التي تستهدف عقول ووعي أطفال القدس.

المصدر: صحيفة القدس العربي